

إستراتيجية البنك الإسلامي للتنمية في الإقلال من الفقر

أ.حدادو نبيلة
أ.مغراوي هاجر
جامعة الجزائر 03.

الملخص:

يعتبر البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة مالية دولية، يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك عن طريق التصدي للعراقيل التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف. ومن أبرز هذه العراقيل الفقر الذي يعتبر ظاهرة لا تزال من أبرز المشكلات التي تنتشر في المجتمعات، والتي تؤثر سلبا على الواقع المعاش. الهدف من هذا البحث هو إبراز دور البنك الإسلامي للتنمية في الحد من الفقر وتبيان المبادئ التي يلتزم بها لتنفيذ سياساته المتبعة في الحد من الفقر.

Résumé :

La banque islamique de développement est une institution financière internationale, ayant pour objectif le soutien développement économique et sociale de ces peuples, états membres et les communautés en conformités avec les dispositions de la charia islamique, et en faisant face aux obstacles qui entravent la réalisation de ces objectifs.

Au premier rang de ces obstacles de la pauvreté, ce qui est encore visible des principaux problèmes qui sont répartis dans les communautés, et qui influent négativement sur la réalité.

Le but de cette étude et de mettre en évidence le rôle de la banque islamique de développement dans la réduction de la pauvreté pour la mise en œuvre et l'exécution des principes et politiques de soutien aux plans de lutte contre la pauvreté.

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم وأقدم المعضلات التي شهدتها المجتمعات له أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وفنية، ويرتبط التراث التاريخي لهذه الظاهرة بالفوارق الكبيرة في الثروة وبوجود أفراد أثرياء أو أمم غنية تجد مصطلحتها إبقاء الأمم الأخرى في حالة فقر مستمر، والحقيقة أن الفقر هو من هو من أخطر القضايا وأكثرها تعقيدا وقياسا وقراءة، فهو ينطق عن مفارقة واقعية تجمع ما بين السبب والنتيجة¹.

وقد ظلت قضية الفقر والقضاء عليه عقودا طويلة في جدول أعمال المنظمات الدولية والإقليمية ومن بينها البنك الإسلامي للتنمية، الذي جاء ترسيخا لمبدأ التضامن الإسلامي والتعاون المشترك، وإدراكا لحجم التحديات التي تجابه الأمة الإسلامية ومن جملة هذه التحديات الحد من الفقر.

¹شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر-دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص133.

من خلال ما سبق ذكره نتبلور لنا الإشكالية التالية:
ما هي السياسات المتبعة من طرف البنك الإسلامي للتنمية للإقلال من الفقر؟
وفي إجابة أولية على الإشكالية سنحاول تقسيم هذه المداخلة إلى:

- ✓ لمحة موجزة عن البنك الإسلامي للتنمية.
- ✓ الإطار المفاهيمي للفقر.
- ✓ سياسات البنك الإسلامي للتنمية في للإقلال من الفقر ومبادئ تطبيقها.

أولاً: لمحة موجزة عن البنك الإسلامي للتنمية

1- نشأة البنك الإسلامي للتنمية: يعتبر البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة مالية دولية، أنشئت تطبيقاً لبيان العزم الصادر عن أول مؤتمر لوزراء مالية الدول الإسلامية الذي عقد في مدينة جدة في شهر ذي القعدة من عام 1393 هجري (ديسمبر 1973م). وانعقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في مدينة الرياض في شهر رجب عام 1395 هجري (شهر جويلية من عام 1975م). وقد تم افتتاح البنك رسمياً في اليوم الخامس عشر من شهر شوال عام 1395 هجري (20 أكتوبر من عام 1975م).¹

2- أهداف البنك الإسلامي للتنمية: جاء في المادة 01 من اتفاقية تأسيس البنك مايلي: "إن هدف البنك الإسلامي للتنمية هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعة ومنفردة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ولكي يحقق البنك هذا الهدف خولت له الوظائف والصلاحيات الواردة في المادة 02 من اتفاقية تأسيس البنك وهي²:

- قبول الودائع وتعبئة الموارد المالية من خلال الصيغ التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
 - تقديم القروض للمؤسسات والمشروعات الإنتاجية في القطاعين الخاص والعام في الدول الأعضاء، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها.
 - المشاركة في رؤوس المشروعات والمؤسسات الإنتاجية في الدول الأعضاء، وتقديم أشكال مختلفة من المساعدة الإنمائية لمكافحة الفقر.
 - إقامة التعاون الاقتصادي من خلال تشجيع وتنمية التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء والاستثمار في مشروعات البنية الاقتصادية والاجتماعية.
 - تعزيز دور التمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه الدول.
- بالإضافة إلى³:
- القيام بالأبحاث اللازمة لممارسة أنواع النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي في الدول الإسلامية، طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
 - توفير وسائل التدريب للعاملين في مجال التنمية.

¹ بشير عمر محمد فضل الله، تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية والتحديات المستقبلية التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية، منتدى الفكر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي، جدة 11 أبريل 2006، ص 03.

² حمزة عبد الحليم، دور البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، 03-04 ديسمبر 2012، ص 264.

³ أحمد بلخير، عقد الاستصناع وتطبيقاته المعاصرة-دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، 2007-2008، ص 139.

- قيام البنك بإنشاء صناديق مالية خاصة لأغراض محددة مثل صناديق لمعونة المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، إلى جانب الإشراف على صناديق الأموال الخاصة.

3- العضوية ورأس مال البنك: لقد ارتفع عدد أعضاء البنك الإسلامي للتنمية من 22 دولة عند إنشائه سنة 1395 هجري إلى 56 دولة سنة 1433 هجري منشورة في أربع قارات وهي إفريقيا، آسيا، أوروبا وأمريكا اللاتينية، أما الشرط الأساسي للعضوية في البنك هو أن تكون الدولة عضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي، تقبل كل الشروط التي يقرها مجلس المحافظين¹. أما بالنسبة لرأس مال البنك، فتكتتب كل دولة عضو في رأسمال البنك، والحد الأدنى لاكتتاب الدولة العضو هو 250 سهماً²، وقد شهد رأسمال البنك تطوراً ملحوظاً، وهذا دليل على تنامي أنشطة البنك وتعاون الدول الأعضاء من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة للتمويل التنموي، فقد تطور رأس المال المصرح به من 02 بليون دينار إسلامي³ (03 بليون دولار) في سنة 1975م إلى 15 بليون دينار إسلامي سنة 1426 هجري، كذلك ارتفع رأس المال المكتتب به من 0.75 بليون دينار إلى أكثر من 08 بليون دينار في نفس الفترة، وبلغ رأس المال المدفوع في نهاية عام 1426 هجري 207 بليون دينار (5.4 بليون دولار)⁴.

4- تطوّر البنك الإسلامي للتنمية إلى مجموعة: تطوّر البنك الإسلامي للتنمية من كيان منفرد إلى مجموعة سميت بمجموعة البنك الإسلامية للتنمية وهي مؤسسة مالية إنمائية متعددة الأطراف، تضم خمسة كيانات هي: البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة⁵، والشكل رقم 01 يوضح ذلك. وتضطلع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بمجموعة عريضة من الأنشطة المتخصصة والمتكاملة مثل⁶:

- المساعدات الإنمائية.
- المساعدة الفنية لبناء القدرات.
- التعاون الفني بين الدول الأعضاء.
- المنح الدراسية للطلبة في الدول الإسلامية والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء.
- تخفيف عبئ الدين.
- الخدمات التأمينية والخدمات المعلوماتية.
- تمويل القطاعين العام والخاص و تمويل التجارة والاستثمار.

¹Islamic development Bank , 39years in the service of development, may 2013, p01.

² حمزة عبد الحليم، مرجع سابق، ص 265.

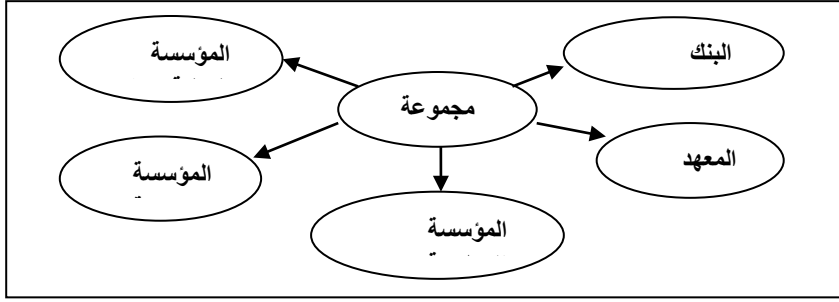
³ الدينار الإسلامي هو الوحدة الحسابية للبنك وتعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة، والسنة المالية للبنك هو السنة الهجرية.

⁴ أحمد بلخير، مرجع سابق، ص 148 .

⁵ البنك الإسلامي للتنمية، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز، ماي 2012، ص 05.

⁶ المرجع السابق، ص 05.

الشكل رقم (01): أعضاء مجموعة البنك الإسلامي للتنمية



المصدر: البنك الإسلامي للتنمية، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز، ماي 2010، ص 5.

كما يتعين على الدولة الراغبة في الانضمام إلى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية أن تستوفي ثلاثة شروط¹:

- أن تكون عضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي.
- أن تسدد مساهمتها في رأس مال الكيان الذي تود الانضمام إلى عضويته.
- أن توافق على الشروط والأحكام التي يقرها مجلس محافظي الكيان المعني.

5- هيكل إدارة البنك الإسلامي للتنمية:

يتمثل هيكل البنك الإسلامي للتنمية في²:

رئيس البنك: هو أعلى سلطة في الجهاز الإداري للبنك ولا يجوز له أثناء رئاسته أن يكون محافظاً أو مديراً تنفيذياً وينتخبه مجلس المحافظين لمدة 5 سنوات ويجوز إعادة انتخابه ويشارك في الاجتماعات الخاصة بمجلس المحافظين أو المديرين التنفيذيين دون أن يكون له الحق بالتصويت، لكن يرجح بصوته عند تساوي الأصوات، ورئيس البنك هو رئيس مجلس المديرين التنفيذيين.

مجلس المديرين التنفيذيين: ضم مجلس المديرين التنفيذيين حثسنة 2012 أربعة عشر عضواً منهم 7 أعضاء دائمين يمثلون الدول صاحبة المساهمات الأكبر في رأس المال، حيث تقوم كل واحدة من الدول الأعضاء السبع المالكة لأكبر عدد من الأسهم وهي: السعودية، الكويت، ليبيا، إيران، مصر، تركيا والامارات بتعيين مدير تنفيذي واحد، ويقوم محافظو الدول الأعضاء الأخرى بانتخاب المديرين التنفيذيين السنة، ورئيس البنك هو رئيس مجلس المديرين التنفيذيين، ويضطلع مجلس المديرين التنفيذيين بمسؤولية التصريف العام لأعمال البنك بالإضافة إلى المسؤوليات التالية على وجه التخصيص: إعداد أعمال مجلس المحافظين، اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال البنك وعملياته وفقاً للتوجيهات العامة لمجلس المحافظين، تقديم الحسابات السنوية للبنك إلى مجلس المحافظين للموافقة عليها، الموافقة على موازنة البنك.

مجلس المحافظين: يتشكل من الدول الأعضاء حيث تقوم كل دولة بتعيين محافظ واحد ومناوب له، على أن تقوم بإخطار البنك رسمياً بهذا التعيين، ويجتمع مجلس المحافظين مرة في السنة لاستعراض أنشطة البنك للسنة المنصرمة واتخاذ القرارات بالنسبة للسياسات المستقبلية، وتكون مدة خدمة المحافظ و المناوب حسب رغبة الدولة التي اختارتها ومجلس

¹ البنك الإسلامي للتنمية، لمحة موجزة عن البنك الإسلامي للتنمية، 2005، ص 05.

² حمزة عبد الحليم، مرجع سابق، ص ص 267-268.

المحافظين هو الهيئة العليا التي تضع السياسات يفوض مجلس المديرين التنفيذيين سلطة التصريف العام لأعمال البنك، إلا أن مجلس المحافظين هو الجهة الوحيدة التي يمكن أن تعالج القضايا المتصلة بعضوية البنك، وزيادة أو خفض رأس المال المصرح به، والموافقة على اتفاقيات التعاون وانتخاب رئيس البنك والمديرين التنفيذيين، وتحديد المكافآت التي تصرف لهم، أي أنّ مهمة المجلس هي رسم السياسة العامة للبنك.

ثانياً: الإطار المفاهيمي للفقير

إن مفهوم ظاهرة الفقر، يتشعب ويتسع بفعل تعدد العوامل والمتغيرات التي يرتبط بها تارة كسبب وتارة أخرى كنتيجة لها، والتي بدورها تتأثر بتفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع، لذلك تتعدد الزوايا التي يتم من خلالها النظر لهذه الظاهرة التي تأخذ بدورها أبعاداً اجتماعية واقتصادية وسياسية¹.

1- مفهوم الفقر:

يعتبر الفقر من أكثر المفاهيم التي عرّفت من أوجه مختلفة ومتعددة، ومن بينها " الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعايا الصحية والغذاء والملابس والتعليم وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة"².

كما يعرف الفقر بأنه " العجز عن إشباع الحاجة الأساسية أو الضرورية سواء ذلك في الأفراد أو الشعوب. و يعني ذلك أن الفقير هو الشخص أو الشعب الذي لا يجد طعامه أو شرايه أو ملابسه، أو مسكنه بشكل كاف لاحتياجاته"³.

ويعرف البنك الدولي الفقر بأنه " عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"⁴، وعليه فإن الفقر لا يقتصر على انخفاض الدخل وعدم تلبية الحاجات الأساسية بل يشمل أيضاً التهميش ورعاية صحية متدنية وانخفاض فرص التعليم وتدهور البيئة السكنية، وعلى هذا الأساس فإن الفقر عكس التنمية البشرية⁵.

وفي سنة 1996 حدّد تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة فقر المقدر الذي يركز على نقص القدرة على الحصول على التغذية الملائمة والصحة الجيدة والمستوى التعليمي المناسب، في هذا المجال تلخص مؤشرات عدم المقدر في العناصر التالية⁶:

- مؤشرات الصحة والتعليم الذي يتضمن معدل وفيات الأطفال ومعدّل وفيات الأمهات وتوقع الحياة ومعدل سوء التغذية للأطفال ومعدّل الأمية.
- مؤشرات الاقتناء مثل الحصول على المياه الصالحة للشرب.
- مؤشرات الحرمان مثل البطالة.

2- أسباب الفقر:

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى الفقر انتشاره ، تتمثل فيما يلي¹:

¹ أحنان عبد الخضر، مها علاوي راضي، سبل مواجهة الفقر وأثرها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة، العدد 25، ص 168.

² نحو مجتمع المعرفة، مكافحة الفقر، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي ، جامعة عبد العزيز الإصدار 13، ص 19.

³ ياسين حفصي بونعوي، مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 12

⁴ تادية حصروري، تحليل وقياس الفقر في الجزائر-دراسة تطبيقية في ولاية سطيف-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2008-2009، ص 06.

⁵ ناصر مراد، تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، متاح على الموقع www.shatharat.net تاريخ الاطلاع 2014.10.31.

⁶ المرجع السابق (موقع الكتروني).

- **نواتج ومخلفات سياسة المستعمر:** ذلك أن أكثر الدول التي تعاني من هذه الظاهرة كانت إلى وقت قريب مستعمرة من قبل القوى الاستعمارية، هذه الأخيرة ساهمت بسياستها في نهب خيرات هذه الدول، وتهميش سكانها بالإضافة إلى نشر الكثير من المظاهر السلبية كالأمية والجهل، وتجريدهم من أراضيهم الخصبة والاستحواذ على ممتلكاتهم على اختلاف أنواعها، وهذه كلها عوامل ساهمت في التأخير الزمني لبلدان الجنوب المستعمرة في ركب قطار التقدم.
- **البطالة وتبعات تنفيذ برامج الخصخصة:** أدت تطبيق هذا البرنامج إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال في شركات ومؤسسات القطاع العام.
- **إخفاق برامج الإصلاح الاقتصادي:** باءت أغلب برامج التصحيح الاقتصادي التي طبقتها الدول العربية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في إحداث أي نمو اقتصادي حقيق، وبنسب مقبولة تعمل على التخفيف من حدة البطالة في هذه الدول، بل على العكس من ذلك تماماً فقد وسعت هذه البرامج الفجوة وزادت من أعداد العاطلين على العمل.
- **ارتفاع الأسعار والتوجهات التضخمية:** يصاحب الإصلاح الاقتصادي ارتفاع أسعار الاستهلاك، من خلال تخفيض الإعانات، ورفع الأسعار، بما يتكافأ مع الأسعار الدولية، مما يساهم مباشرة في حدوث التضخم. كما يؤدي الانكماش وانخفاض الأجور إلى المعاناة بين الفقراء، حيث يضطرون إلى إعادة توزيع مواردهم المحدودة، كي يتكيفوا مع مجموعة جديدة من الأولويات.
- **الصددمات الخارجية:** شهد الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة ثلاث أزمات متوالية أحدثت تصدعا كبيرا في البنية الاقتصادية العالمية وأفرزت نتائج سلبية عديدة أدت إلى زيادة حد الفقر في العالم وبدأت الأزمة بالارتفاع القياسي لأسعار الطاقة وأزمة الغذاء العالمية والارتفاع الحاد لأسعار السلع الغذائية وخاصة أسعار الحبوب.
- **الحروب والنزاعات:** أدت الحروب والنزاعات في الكثير من الأقاليم والأقطار وعلى غرار ما عرفته دول الربيع العربي إلى عدم الاستقرار أو الهجرة، وتدمير البنى التحتية الأمر الذي غذى تفاقم الفقر.
- **استشراء الفساد أو الرشوة:** يبتلع الفساد السلع والنقود المقررة لمكافحة الفقر. إذ تحد هذه التسريبات من النمو الاقتصادي للدول بالإضافة إلى قلة مستويات الاستثمار وجهود مكافحة الفقر وغيرها من الجهود المتعلقة بتعزيز التنمية. كما تستنزف الرشاوى الصغيرة موارد الفقراء بإجبارهم على تقديمها للحصول على الحاجات الأساسية من السلع والخدمات الصحية.

3- آثار الفقر:

إن للفقر آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة على البلدان، حيث أنه عامل سلبي يؤدي إلى تفاقم الوضع وتدهوره أكثر، وتتجلى آثاره فيما يلي²:

من الجانب الاجتماعي:

¹ عبد المجيد قدي، لمين بليلة، كفاءة وفعالية المعونات الخارجية في دعم النمو المحابي للفقراء، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2013، 03، ص ص 292-295.

² مصطفى بوشامة، مراد محفوظ، ظاهرة الفقر في العالم العربي والإسلامي، أسبابه، وآثارها، متاح على الموقع www.kantakdji.com تاريخ الاطلاع 2014.11.01.

- ظهور انحرافات كبيرة على مستوى سلوك الأفراد وأخلاقهم، ففي الأثر كاد الفقر أن يكون كفراً، وبالتالي تظهر سلوكيات جديدة تخالف العادات والتقاليد والدين.
 - عدم تمكين الأطفال من التمدن، أو التمدن الجيد، فارتفاع عبء الإعاقة الذي هو من أسباب الفقر يؤدي بالأباء إلى التخلي عن مسؤولياتهم في تعليم أطفالهم، وتوظيف الظروف الملائمة لذلك، مما يؤدي إلى انتشار الأمية بين الأطفال.
 - بروز ظاهرة عمالة الأطفال، وآثارها السلبية على المجتمع والاقتصاد.
 - تدهور الوضع الصحي، خاصة بالنسبة للأطفال (ارتفاع الوفيات)، وقلة العناية بهم، وتطبيق كذلك على الكبار، وبالتالي التعرض بدرجة عالية للأمراض، وللعنوى المزمنة.
- أما من الجانب الاقتصادي:**

- ظهور الفساد وانتشاره بشكل يؤدي إلى تعطيل المصالح الاقتصادية للبلد، فرغم أن الفساد في تسيير الشؤون الاقتصادية يمكن اعتباره من مسببات الفقر، إلا أن وجود هذه الظاهرة تؤدي إلى تدميره وظهوره للعيان بشكل ملفت للانتباه، حيث أن مع الفقر تزول كل المحظورات، فالموظف الذي لا تمكنه وظيفته من تلبية حاجياته وحاجيات أسرته (وفي ظروف معينة)، يصبح موظفاً فاسداً، وبالتالي يؤثر على مؤسسته وعلى الاقتصاد ككل.
- ظهور الآثار الاجتماعية، يؤدي إلى قلة مردودية الأفراد، وضعف مستوى نشاطهم الاقتصادي الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض دخل الدولة.

ثالثاً: سياسة البنك الإسلامي للتنمية في الإقلال من الفقر ومبادئ تطبيقها

لقد تبنى البنك الإسلامي للتنمية مجموعة من السياسات للإقلال من الفقر، والتي منها¹:

- **تمكين المرأة:** سيركز البنك على الاعتقاد بأنه لا يمكن فهم الفقر فهماً تاماً، ومعالجته معالجة فاعلة إلا إذا اعترف بالبعد الخاص بالمرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فسيؤخذ البنك إجراءات محددة تكفل ضمان المؤسسات الاجتماعية والقانونية لمساواة المرأة بالرجل في الحقوق القانونية والأساسية الأساسية. ولا بد من تمكين المرأة من استغلال الأراضي والموارد الأخرى والتحكم فيها، والحصول على التمويل متناهي الصغر، والفرص العادلة في العمل والأجور للوظائف نفسها التي يشغلها الجنسان. وهذا من شأنه أن يساعد في إيجاد تنمية اجتماعية أكثر إنصافاً، خاصة في المجتمعات التي يكون فيها التلاحم الاجتماعي ضعيفاً بين المجموعات المختلفة التي تعاني من التهميش الاجتماعي.
- **التنمية البشرية:** إن الحد من الفقر على نحو مستدام يقتضي بذل الجهد لتعزيز طاقة الفقراء الإنتاجية، وأفضل طريقة للقيام بذلك هي الرابع من جودة رأس المال البشري. فسيولي البنك الأولوية لتنمية الموارد البشرية بصورة فاعلة في سياسته للتخفيف من وطأة الفقر.
- **الصحة:** سيطل البنك يعتبرها أولى الأولويات التي تخدم الفقراء، وفي هذا الإطار تكتسي رعاية صحة الأمهات قبل الوضع والقضاء على الأمراض أهمية بارزة، كما سيمول البنك مشاريع إنشاء المستشفيات الجهوية والإقليمية والتخصصية بالإضافة إلى تكثيفه لبرامج التوعية الصحية العامة لأنّ البنك يعتبرها هامة في الوقاية من الأمراض.

¹ ، _____ ، متاح على الموقع isfd.isdb.org ، تاريخ الاطلاع 1014.11.02.

- **الإمداد بالمياه والصرف الصحي:** سيواصل البنك تمويله للمشاريع في هذين المجالين لصالح الفقراء، مثل مشاريع تزويد المياه بالأنابيب، وعمل الشبكات وحفر الآبار وغير ذلك من الخدمات الأخرى ذات العلاقة.
- **برامج الضمان:** سينشأ البنك برامج ضمان متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، تسمح لقطاعات المجتمع الفقيرة التي سبق وأن استبعدت من النظام المصرفي لأن يتم قبولها والاعتراف بها في المجتمع.
- **تتمية القطاع الخاص:** يدرك البنك بان القطاع الخاص هو المحرك الأول للنمو الاقتصادي، ويمكن أن يؤدي دورا هاما في الحد من الفقر من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية للفقراء، وسيطور البنك الشراكة بين القطاع العام والخاص، كما سيقدم الدعم إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحت الحكومات على تبسيط إجراءات وقوانين الأعمال، وانتهاج إجراءات وعمليات مريحة للمستثمرين مما يساعد على إزالة الحواجز أمام الفقراء ليلجوا هذا المضمار.
- **التتمية الريفية الزراعية والأمن الغذائي:** بما أن الفقر مازال ظاهرة تسيطر على الأرياف أساسا، فإن خليط المشاريع نفسه الذي اعتمدته مجموعة البنك حتى الآن سيستمر على رأس النشاطات الهادفة إلى مراعاة مصالح الفقراء في هذا المجال: من برامج ري صغيرة، تطوير للأراضي ومنشآت للمحافظة على صحة الحيوان والطرق الريفية و الطرق الفرعية. وسيتأكد البنك من مطابقة هذه المشاريع للمعايير البيئية الراهنة وتوفيرها على وسائل لنقل البضائع علاوة على نقل الناس. كما سيرز البنك بعض "العناصر الجديدة" في مشاريع التتمية الريفية التي تهدف إلى تحسين معلومات الفلاحين وزيادة قدرتهم على تسويق منتجاتهم، ولا سيما في مجال التدريب على الحاسب الآلي، وإيجاد الحاسبات في إحدى المكتبات الريفية أو القاعات القروية. ووسائل الاتصال في المناطق الريفية، ولا سيما شبكة الهواتف النقالة، لتيسير التجارة من خلال إتاحة الاتصال بين المشتريين والبائعين ونشر المعلومات الخاصة بالسوق والأسعار. وسيوفر البنك، حيثما أمكن، روابط بشبكة الانترنت لأنها أداة هامة لتعزيز فرص العيش.
- **مشاريع الإغاثة العاجلة والدول الخارجة من دائرة الصراعات:** سيدعم البنك مجموعة مختلفة من مشاريع الإغاثة العاجلة، سواء للدعم قصير الأجل، أو لإعادة الاعمار طويلة الأجل على اثر الصراعات والاضطرابات الأهلية والكوارث الطبيعية، وستعطى الأولوية القصوى للجانب الإنساني، وان كانت ستتضمن معالجة عملية الدعم أيضا لإعادة البناء المادي للبنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية وعمليات التحول.
- **حسن الإدارة (الحكم الرشيد):** حسن الإدارة أمر ضروري للحد من الفقر. فمن دون حسن الإدارة، لن تصل فوائد البرامج الممولة إلى المستهدفين منها، ولاسيما منهم الفقراء. كما سيكون هناك خطر حقيقي يتمثل في عدم الاستخدام الفعال للموارد المالية المعبأة محليا وخارجيا. لذلك سيعامل البنك موضوع حسن الإدارة -وما يقترن به من شفافية في العمليات- على انه احد المستلزمات الأساسية لسياسات فعالة للحد من الفقر في إعداد مشاريعه وتنفيذها. وسيضمن البنك أن تنفذ المشاريع والبرامج التي يمولها تنفيذا اقتصاديا فاعلا، والأقل نفلا فوائده هذه المشاريع والبرامج من جراء سوء الإدارة. ويتطلب الأمر التزام الوكالات المنفذة التزاما صارما بإجراءات التوريد والتعاقد المتفق عليها. كما يستدعي الأمر التزام أصحاب العطاءات والموردين والمقاولين والاستشاريين بالمعايير القانونية والأخلاقية

المناسبة في عملية التوريد وتنفيذ العقود التي يمولها البنك. وهذا هو تصور البنك لحسن الإدارة، أي التركيز على فعالية التنمية وتقديم الخدمات. كما يشجع البنك البحوث والدراسات التي تستهدف توعية الجمهور ونشر المعلومات عن الصلة بين حسن الإدارة والنتائج الاقتصادية والاجتماعية.

ولكي يستطيع البنك التصدي لظاهرة الفقر وإتباع السياسات التي وضعها للتخفيف من وطأة الفقر، سيلتزم بالمبادئ التوجيهية التالية¹:

- **التمييز:** سيتجنب البنك التعميم (مقاس واحد يناسب الجميع). فهو يدرك منذ البداية أن كل بلد عضو لديه احتياجاته الخاصة. وهذا أمر يتوافق مع التجربة الدولية وسياسات البنك في تحديد شرائح مختلفة ذات احتياجات متباينة في دوله الأعضاء. وستتم هذه العملية بالتشاور المستمر مع هذه الدول ابتداء من عملية التحديد وانتهاء بعملية تقييم الأثر.
- **الانتقائية:** على البنك أن يكون انتقائيا في كافة جوانب دعمه للحد من الفقر، فيحدّد الدول والمستفيدين والمشاريع، وذلك من خلال معايير شفافة وواضحة.
- **المجتمع المحلي:** سيستكشف البنك حيثما كان ذلك ممكنا ويعلم الحكومة وموافقتها، إمكانية التعامل مع الكيانات المحلية والقواعد الشعبية لتحقيق نهج شامل في نشاط الحد من الفقر.
- **الطابع الإسلامي:** تبنى البنك خصائص إسلامية خاصة، لا تمكنه من التميز على الصعيد العالمي فحسب، ل تمكنه كذلك من سد احتياجات الدول الأعضاء والاستجابة لأمالها عن كثب. ويشمل ذلك تعبئة أموال الزكاة والأوقاف حيث أمكن، وتقديم التمويل الموافق للشريعة الإسلامية وتعزيز قيم اجتماعية ودينية محددة، وإدخال الإصلاحات المناسبة لتمكين المرأة في إطار مشاريعه الخاصة بالحد من الفقر.
- **قابلية التنفيذ:** يمنح البنك أولوية قصوى لتحقيق النتائج ومن ثم ينصب اهتماماته على تحقيق التأثير والفاعلية، مع إيلاء اهتمام خاص لإمكان تكرار المشاريع سنوات متعددة مع شركائه (بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص) الذين يمكن أن يضيفوا قيمة على المشاريع.
- **زيادة الوعي:** سيدعم البنك الأنشطة التي تزيد من الوعي بحاجات أكثر الفئات تهميشا واستضعافا في المجتمع (النساء والأطفال).
- **قياس الأثر:** سيضع البنك الآليات المناسبة لتقييم أثر نشاطاته الهادفة إلى الحد من الفقر أخذا بعين الاعتبار تجربة المؤسسات المماثلة الأخرى.

الخاتمة:

من خلال ما سبق لنا عرضه في صفحات هذا البحث تبين لنا أن من الأهداف الرئيسية للبنك الإسلامي للتنمية الحد من الفقر، وهذا يدخل في إطار التزامه المستمر بتلبية الاحتياجات التنموية للدول الأعضاء الأقل نمواً، وهو يسلك بذلك نهجا ذا خصائص إسلامية محددة للتعاون بين دول الجنوب.

كما اتضح لنا أن البنك الإسلامي للتنمية تبنى مجموعة من السياسات للحد من الفقر التي تبرز نيته في تقديم أقصى دعم ممكن للحد من الفقر، كما يهدف إلى أن يؤدي دورا متقدرا أكثر صلة بالدول الأعضاء، وانسجاما مع تفكيرها .

¹Islamic development bank, policy paper on the poverty reduction, 2007, p20.

قائمة المراجع:

- أحمد بلخير، عقد الاستصناع وتطبيقاته المعاصرة-دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، 2007-2008.
 - البنك الإسلامي للتنمية، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز، ماي 2012.
 - البنك الإسلامي للتنمية، لمحة موجزة عن البنك الإسلامي للتنمية، 2005.
 - بشير عمر محمد فضل الله، تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية والتحديات المستقبلية التي تجابه الصناعة المصرفية الإسلامية، منتدى الفكر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي، جدة، 11 أبريل 2006.
 - حمزة عبد الحليم، دور البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالم، 03-04 ديسمبر 2012.
 - حنان عبد الخضر، مها علاوي راضي، سبل مواجهة الفقر وأثرها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 25، السنة 08.
 - شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر- دراسة حالة الجزائر (2000-2010) أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2011-2012.
 - عبد المجيد قدي، لمين بليلة، كفاءة وفعالية المعونات الخارجية في دعم النمو المحابي للفقراء، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2013.
 - نادية حصروري، تحليل وقياس الفقر في الجزائر-دراسة تطبيقية في ولاية سطيف- مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2008-2009.
 - نحو مجتمع المعرفة، مكافحة الفقر، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة عبد العزيز، الإصدار 13.
 - ياسين حفصي بونبعو، مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2010-2011.
 - Islamic development bank, policy paper on the poverty reduction, 2007.
 - Islamic development Bank, 39years in the service of development, may 2013.
- المواقع الالكترونية:**
- مصطفى بوشامة، مراد محفوظ، ظاهرة الفقر في العالم العربي والإسلامي، أسبابه وأثارها، متاح على الموقع www.kantakdji.com، تاريخ الاطلاع 2014.11.01.
 - ناصر مراد، تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، متاح على الموقع www.shatharat.net تاريخ الاطلاع 2014.10.31.
 - _____، _____، متاح على الموقع isfd.isdb.org، تاريخ الاطلاع 2014.11.02.